obeikan.com

# النفط والصراع السياسي في السودان

1

## الفصل الأول

# النفط السوداني : تاريخ الاكتشاف وإرهاصات الصراع

obeikan.com

يشير المؤرخون إلى أن العالم الحديث مرّ بثلاث ثورات من حيث استخدام الطاقة هي :

١- **الثورة الصناعية الأولى**: وهي الثورة الصناعية المعروفة التي حدثت منذ حوالي أكثر من ٣٠٠ عام، والتي تميزت بالميكنة والإنتاج والاستهلاك الواسعين واستندت إلى أسلوب حياة قاعدته المصنع، وتم استخدام البخار والفحم في صناعات مثل: النسيج والحديد والصناعات الحديدية التي لا تتطلب تركيباً عضوياً مرتفعاً لرأس المال، وظهرت قطارات السكك الحديدية التي تسير بالبخار وكذلك السفن البخارية التي ربطت بلدان العالم.

٢- **الثورة الصناعية الثانية**: وهي التي ارتبطت باكتشاف الكهرباء والنفط في نهاية القرن التاسع عشر، والتي أدت لصناعة الطائرات والسيارات والصناعات الاستهلاكية الكهربائية...إلخ.

٣- **الثورة الصناعية الثالثة**: وهي التي ارتبطت بالطاقة الذرية، واعتمدت صناعتها على الذرة، الإلكترونيك، الكمبيوتر، الأنمتة العصرية، ثورة الاتصالات والمعلومات، الهندسة الوراثية.

وقد بدأت هذه الثورة وتطورت منذ نهاية الحرب العالية الثانية، والتي جعلت العالم قرية صغيرة من خلال ثورة المعلومات والاتصالات: الإنترنت، الموبايل، .. إلخ.

لقد كان اكتشاف النفط نقطة تحول حرجة في التطور الصناعي الحديث، ومازال يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، وسيظل يلعب دوراً هاماً في الصراع العالمي والإقليمي والمحلي من أجل السيطرة على موارد الطاقة والنفط، وفي صراع الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى من أجل تأمين إمدادات النفط وتقليل أسعاره وفي مقدمة هذه الدول أمريكا.

## البترول في السودان:

منذ إعادة احتلال السودان عام ١٨٩٨م ، وبداية الحكم الثنائي الإنجليزي – المصري، شهد السودان تحولات اقتصادية هامة مثل: قيام السكك الحديدية، والمشاريع الزراعية (الجزيرة، القاش، طوكر، جبال النوبة، ...إلخ) لزراعة القطن الذي كان يشكل المحصول النقدي الرئيسي، كما قامت مشاريع الزراعة الآلية ومشاريع الطلمبات والإعاشة، كما شهد السودان قيام خزان سنار عام ١٩٢٥م، وميناء بورتسودان، وقامت المناطق الصناعية في مدن السودان الأساسية مثل. الخرطوم، عطبرة، بورتسودان، مدني، كوستي، ...إلخ لصيانة القطارات والعربات والشاحنات وطلمبات الري...إلخ.

وتشير الإحصائيات المسجلة أن اللواري والشاحنات عام ١٩٣٩ بلغ عددها حوالي ٢,٠٩٩ ، وارتفعت عام ١٩٤٥ إلى حوالي ٢,٧١٨ ثم إلى ١٠,٧٩٨ في عام ١٩٥٦ (تيم نبلوك: صراع السلطة والثروة في السودان ، ص ٥١).

وكان من نتائج ذلك أن بدأت الصناعة البترولية بصورة تجارية في عام ١٩٢٨م بواسطة شركة شل الهولندية البريطانية وذلك باستيراد وتوزيع المنتجات البترولية الرئيسية وزيوت الشحوم والتزييت، وقد شملت المنتجات الرئيسية بنزين السيارات وكيروسين الإضاءة والجاز أويل والديزل والفيرنس (أمين عبد الرحيم أوشي: قطاع البترول: تاريخ ورؤيا مستقبلية، مخطوط غير منشور، ص ٦)، وظهر عمال لتقديم الخدمات في هذا الجانب. وفي عام ١٩٣٣ بدأت شركة ميتشل كوتس وهي شركة تجارية في تسويق منتجات شركة موبيل، والتي كانت تعرف سابقا باسم سكوني- فاكوم، أما الشركة نفسها، فقد دخلت السودان في عام ١٩٥٣م، وفي العام التالي ١٩٥٤ دخلت شركة توتال الفرنسية والتي كانت تسوق منتجات شركة كالتكس حتى عام ١٩٦٤م، وفي عام ١٩٥٦ بدأ تسويق بنزين وغاز الطائرات

(أمين : ص ٦).

هكذا ولج السودان عالم النفط مستورداً للذهب الأسود والذي زاد استيراده له مع اتساع تطوره الاقتصادي. ولم يكتف السودان فقط باستيراد النفط الذي كان يشكل نسبة كبيرة من دخل البلاد، وبُذلت محاولات لعمليات الاستكشاف بحثاً عن النفط يمكن تلخيصها في الآتي:

- **منذ الحرب العالمية الأولى**، كان الحديث يدور حول احتمال وجود بترول في السودان، وفي العقدين الأول والثاني والثالث من القرن العشرين كانت شركات البترول تتقاسم منطقة الشرق الأوسط واحتكار التنقيب فيها، وفي العشرينيات من القرن الماضي أكدت تقارير إحدى الشركات الإنجليزية ضيق احتمال وجود البترول في السودان، ولم تبذل الإدارة البريطانية جهداً في اكتشاف البترول، لأنها كانت تركز على الاستثمار في زراعة القطن أو الذهب الأبيض بدلاً من الذهب الأسود.

- خلال سنوات الحكم العسكري الأول (٥٨ – ١٩٦٤م)، وبالتحديد عام ١٩٥٩م قامت شركة أجب الإيطالية بعمليات لاكتشاف النفط في مناطق البحر الأحمر (محمد قول شمالاً ودلتا طوكر جنوباً)، كما تم إنشاء أول مصفاة في السودان (مصفاة بورتسودان) وكانت مشاركة بين حكومة السودان وشركة شل للبترول.

- في الفترة (١٩٦٤م – ١٩٦٩م): حصلت شركة دقنة، عام ١٩٦٧م وهي شركة سودانية – كويتية – أمريكية على حق الامتياز للتنقيب عن النفط في البحر الأحمر.

وفي عام ١٩٦٨م حصلت شركة كونتنتال الأمريكية للبترول على تراخيص لعمل مسوح جوية في الصحراء الشمالية الغربية، وبدأت في العمل عام ١٩٦٨م في مساحة ٤٠ ألف ميل مربع بين خطي عرض ١٧/ ٢٢ وخطي طول ٢٤/ ٢٨.

- وفي الفترة (١٩٦٩م – ١٩٨٥م)، وهي فترة حكم الرئيس النميري صدر

قانون الثروة البترولية لعام ١٩٧٢م، وبصدور هذا القانون دخل السودان مرحلة النشاط الملموس في مناطق جنوب دارفور وكردفان وأعالي النيل والبحر الأحمر (التقرير الاستراتيجي ١٩٩٩م/ ٢٠٠٠ م، مركز الدراسات السودانية)

- وفي عام ١٩٧٤ نالت شركة شيفرون الأمريكية حق الامتياز لاكتشاف واستخراج النفط السوداني في الجنوب الغربي من السودان في منطقة أبوجابرة.

- كما تم في عام ١٩٧٦م إنشاء خط أنابيب الوارد (بورتسودان – الخرطوم)، قبل اكتشاف البترول.

- وفي عام ١٩٧٩م، قامت شركة شيفرون الأمريكية بتوسيع رقعتها الاستكشافية والتي شملت مناطق النيل الأزرق.

- كما دخلت شركة توتال الفرنسية في مجال التنقيب عام ١٩٨٠م والتي حصلت على حق الامتياز في هضاب البحر الأحمر، (المستشار: سيف الدين حسن صالح: البترول السوداني – قصة كفاح أمة، ٢٠٠٤، ص ١٤١ – ١٤٢).

- وفي عام ١٩٨١م نالت شركة فيلبس حق الامتياز للتنقيب عن البترول في منطقة دنقلا – أم درمان.

- كما حصلت شركة صن أويل الأمريكية عام ١٩٨٢م على حق الامتياز في المنطقة الممتدة بين الجزيرة وعطبرة.

- وفي تلك الفترة أشارت الإحصائيات إلى أن المخزون في الآبار المكتشفة بين عام: ١٩٧٩ – ١٩٨٤ حوالي ١,٥ بليون برميل (البرنامج الرباعي).

- والواقع أنه بعد توجه نظام نميري نحو الغرب بعد انقلاب يوليو ١٩٧١، ومصادرة نشاط الحزب الشيوعي، وبعد عام ١٩٧٣، الذي شهد ارتفاعاً في أسعار النفط (حرب أكتوبر ١٩٧٣م) حدثت مضاعفة من اهتمام شركات التنقيب

بالبحث عن مصادر إضافية للنفط، ونتيجة لهذا فقد منحت الامتيازات لعدد من الشركات مثل بول وكولينز (فبراير ١٩٧٤) لمساحة قدرها ١٣٦٠ كلم٢ في البحر الأحمر، باسفيك الدولية لمساحة قدرها ٤٠٠ , ٢ كلم٢، استبانك للتنقيب لمساحة قدرها ٤٠٠ , ١٤ كلم٢، وشيفرون وهي فرع من شركة ستاندر أويل بكاليفورنيا، وقد منحت ٥٩ ترخيصا تغطي مساحة قدرها ٢٨,٣٠١ كلم٢ في البحر الأحمر (أكتوبر ١٩٧٤)، بالإضافة إلى مساحة أخرى قدرها ٠٠٠ , ٥١٦ كلم٢ في الجنوب الأوسط (نوفمبر ١٩٧٤م) (د. منصور خالد: السودان والنفق المظلم، ص ١٣٦).

- ثم بعد ذلك توالت مسيرة البحث عن البترول كما أوضحنا سابقاً

- تمت المسوحات «الجيولوجية» و«الجيوفيزيائية» في مناطق مختلفة في البلاد وبناء على تلك المسوحات تم حفر ٩٥ بئراً استكشافية منها ٣٦ منتجة و ٤٩ جافة حيث أدى ذلك إلى اكتشاف حقول: سواكن – أبو جابرة – شارف – الوحدة – طلح – هجليج الأكبر – عداريل وحقل كايكانق غير أن هذه الاستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي (التقرير الإستراتيجي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م).

وفي عام ١٩٨٣م، انفجرت الحرب الأهلية من جديد في الجنوب، وكان انفجارها نتاجاً منطقياً لسياسة ديكتاتورية نميري وحكم الفرد والأخطاء التي ارتكبها النظام العسكري في حق الجنوب ثم بشكل أوسع في انفجار الحرب الأهلية في يناير ١٩٨٣م. وكانت أخطاء نظام النميري المباشرة التي أدت لذلك تتلخص في الآتي:

(أ) التدهور والمصاعب الاقتصادية في الجنوب.

(ب) الخلافات حول تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم بحجة تقليل سيطرة قبيلة الدينكا في السياسة في الجنوب.

وجاءت قوانين سبتمبر ١٩٨٣م لتصب الزيت في النار وتزيدها اشتعالاً. في هذا

الإطار اندلعت الحرب الأهلية من جديد، ففي يناير ١٩٨٤م، هاجم منشقون مدينة في مديرية بحر الغزال ولقي اثنى عشر تاجراً شمالياً مصرعهم وهرب نحو ألف جندي وضابط إلى الغابة حاملين أسلحتهم معهم، وخلال ذلك الصيف وقعت أحداث أخرى فقد تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان في أغسطس ١٩٨٣م وأكسبت المقاومة في الجنوب شكلاً رسمياً.

كما تدخلت عوامل أخرى في الصراع السياسي مثل: اكتشاف البترول الذي قوى الدعوة إلى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للإقليم مكانة مميزة والشعور بإمكانية الاعتماد على الذات مستقبلاً، هذا إضافة للصراع حول مصفاة كوستي (١٩٨١)، هل تكون في بانتيو أم كوستي؟. والصراع حول الحدود بين الإقليم الشمالي والجنوبي، وكانت المناطق المتنازع عليها ثلاث هي:

أ. منطقة حفرة النحاس ب. منطقة بانتيو ج. منطقة شالي والكرمك، وكلها مناطق ذات إمكانيات اقتصادية، ربما يكون بعضها مؤثراً في مستقبل التنمية في السودان.

يقول د. عبد الغفار محمد أحمد: فمنطقة حفرة النحاس كانت من زمن مجال استكشاف لمعدن النحاس، وإن لم يكن هناك تحديد دقيق لكميات وإمكانية استغلاله تجارياً، وهي المنطقة التي حاول الاستعمار أن يجعل منها حاجزاً خالياً من السكان بين الشمال والجنوب لوقف امتداد الثقافة العربية الإسلامية جنوباً (د. عبد الغفار محمد أحمد: السودان في الوحدة في التنوع، ص ٨٩).

أما بانتيو فهي المركز الأساسي لحقل البترول وهو مجاور لكردفان، أما شالي وكرمك فيمكن أن يكونا مصدراً للذهب إضافة إلى أنها من ناحية ثقافية وانطلاقاً من الانتماءات العرقية لسكانها تكون أكثر اتصالاً بمناطق الإقليم الجنوبي منها للأوسط الذي يقع فيه الآن (د. عبد الغفار: ص ٨٩).

وبحلول منتصف ١٩٨٤م بدأ وكما لو أن أغلب المساحة شرق النيل الأبيض في الجنوب تحت سيطرة الحركة أو عرضه لهجماتها.

كما أدت هجمات رجال العصابات على موظفي الشركة الفرنسية في ديسمبر ١٩٨٣م إلى وقف العمل في قناة جونقلي، وأدت هجمات مماثلة على العاملين في شركة شيفرون للتنقيب عن النفط إلى وقف أعمال التنقيب (تيم نبلوك).

وهكذا عادت الحرب الأهلية في جنوب السودان بعد أن توقفت لمدة عشرة أعوام، وكانت من أسباب تصدع وسقوط نظام النميري في انتفاضة مارس – أبريل ١٩٨٥م. وهكذا توقفت مسيرة أعمال التنقيب عن البترول وبدأت نذر الصراع السياسي حول البترول واقتسام عائداته، بعد الهجوم على مراكز شركة شيفرون، واعتقل بعض الفنيين التابعين للشركة، كما طلب إلى الشركة إيقاف التنقيب، إذ أن المجموعات المهاجمة ترى أن البترول ملك للإقليم الجنوبي وليس للحكومة المركزية.

وكانت تقديرات شيفرون أن يبدأ الإنتاج والتصدير عام ١٩٨٦، ولكنها اضطرت لإيقاف نشاطها عام ١٩٨٥م بعد هجمات الجيش الشعبي على منشآتها (الحزب الشيوعي السوداني: البترول قطاع جديد في الاقتصاد الوطني، قضايا سودانية، العدد ٢٥، مارس ٢٠٠١م)، ولم تخسر شيفرون بعد تجميد نشاطها وانسحابها حيث عوضتها الحكومة الأمريكية مايقدر بمليار دولار خصماً على التزاماتها الضريبية شأن الشركات الأمريكية الكبرى التي تتعرض استثماراتها لخسائر في مناطق النزاعات الخطرة (المرجع السابق).

ومعلوم أن شركة شيفرون كانت قد تحصلت على امتياز لاكتشاف واستخراج واستغلال وتصدير النفط في عام ١٩٧٤م. ومعلوم أيضاً أن شركة شيفرون من أكبر الشركات لاستغلال واستخراج البترول بإمكانياتها المادية الهائلة بالإضافة

للكادر الفني المؤهل والأدوات والتقنيات المتقدمة، وكانت شركة شيفرون عام ١٩٨٤م قد أصدرت كشف حساب بالمصروفات عن عمليات التنقيب وأشارت إلى أنها بلغت مليار دولار أمريكي (سيف الدين: ص ٢٨)، وقد لعبت شيفرون دوراً هاماً في عمليات التنقيب واكتشاف النفط، وقد استخدمت التكنولوجيا المتقدمة في تكثيف حركة التنقيب خاصة في التحليلات والأبحاث الجيولوجية والاستعانة بالصور والخرائط التي كان يقوم بالتقاطها القمر الصناعي الأمريكي الذي ساعد على تحديد الأماكن التي بها النفط السوداني (سيف الدين ص:٢٨).

وبعد هجوم التمرد على منشآت الشركة في عام ١٩٨٥م توقفت عن نشاطها بموجب العقد الموقع بينها وبين الحكومة السودانية، وجمدت نشاطها في بعض المناطق التي تملك فيها حق الامتياز للتنقيب واستخراج النفط السوداني، ثم استغنت عن حقوق الامتياز الممنوحة لها بموجب الاتفاقات الموقعة معها، مقابل ١٨ مليون دولار تم دفعها نقداً للشركة، وبذلك انتهت أعمال شركة شيفرون الأمريكية في السودان. لتبدأ مرحلة جديدة في استخراج وتصدير النفط وصراع سياسي وإقليمي وعالمي حوله.